ولا يثبت التناقض حتى يتحد في المحل والشرط والزمان
والمثل ومهما لم يتحد في واحد فلا تناقض واما العدم
والملكة فهما ثبوت امر ونفيه عما من شانه ان يتصف به
ولهذا لا يقال في الحايط اعمي لانه ليس من شانه ان يتصف
بالبصر عادة ولهذا فارق هذا النوع النقيضين فان كلا
من النوعين وان كان هو ثبوت امر ونفيه لكن النفي في
تقابل العدم والملكة مقيد بنفي الملكة عما من شانه ان
يتصف بها وفي النقيضين لا يتقيد بذلك واما الضدان
فهما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا
يتوقف عقلية احدهما على عقلية الاخر مثالهما البياض والسواد
ومرادنا بغاية الخلاف التباين بينهما بحيث لا يصح اجتماعهما
واحترز بذلك عن البياض مع الحركة مثلا فانهما امران وجوديان
مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف التي هي
التباين لصحة اجتماعهما اذ يمكن ان يكون المحل الواحد متحركا
ابيض واما المتضايفان فهما الامران الوجوديان اللذان بينهما
غاية الخلاف وتتوقف عقلية احدهما على عقلية الاخر
كالابوة والبنوة مثلا والمراد بالوجودي في المتضايفين ان
كلا منهما ليس معناه عدم لذا الا انهما موجودان في الخارج
عن الذهن اذ من المعلوم عند المحققين ان الابوة والبنوة
امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج عن الذهن واهل الاصول
يجعلون مقام المنافاة اثنين فقط تباين النقيضين وتباين هـ
الضدين ويجعلون العدم والملكة داخلين في النقيضين هـ
والمتضايفين داخلين في الضدين ولهذا يقولون المعلومات

منحصرة

منحصرة في اربعة اقسام المثلين والضدين والمختلفين هـ
والنقيضين لان المعلومين ان امكن اجتماعهما فهما المختلفان
وان لم يمكن فان لم يمكن مع ذلك ارتفاعهما فهما النقيضان وان
امكن مع ذلك ارتفاعهما فاما ان يختلفا في الحقيقة ام لا الاول
الضدان والثاني المثلان فخرج من هذا ان القسم الاول من
هذه الاقسام الخلافان وهما يجتمعان ويرتفعان كالكلام
والقعود لزيد والثاني النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان
كوجود زيد وعدمه والثالث الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان
كالحركة والسكون فانهما لا يجتمعان وقد يرتفعان لعدم محلهما
الذي هو الجرم والرابع المثلان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالبيا
والبياض واحتج اصحابنا على ان المثلين لا يجتمعان بان المحل
لو قبل المثلين لزم ان يقبل الضدين فان المقابل للشيء هـ
لا يخلو اعنه او عن مثله او ضده فلو قبل المثلين لزم وجود
احدهما في المحل مع انتفاء الاخر فيخلفه ضده فيجتمع الضدان
وهو محال انتهى كلام المولف لكن قوله مقيد بنفي قيل حقه
ان يقول مقيد بقولنا عما من شانه ان يتصف به وليس
مقيدا بنفي فان الشيء لا يكون قيدا في نفسه وقوله وتباني
العدم والملكة كالبصر والعمى هو على راي الفلاسفة واما
عند المتكلمين فهما معنيان وجوديان قايمان بالمحل والمولف
حكى مذهبهم بقوله وانواع المنافاة الخ والاظهر رحمة
الله من اكابر اهل السنة وتحقيقهم وقوله ولهذا لا يقال
في الحايط الخ هذا لامر العادة والا فيجوز بالعقل اتصافه
به وقوله الضدان المعنيان الخ هذا منه بنا على ان التضاد

ص قوله المثلان اي باعتبار المعاني بدل عليه ما بعده لان التماثل في الذوات لا يعقل فيه التمانع عن المحل لان ذلك من خواص المعاني اهـ

اي فالعمى افة وكذا البكم افة وليس هنا كل عدم فهو مع البصر الذي هو امر وجودي ضد لا نقيضه اهـ

Copyright © Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)